

على "حماس" منع الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين

أدانت منظمة العفو الدولية اليوم بشدة الهجومين اللذين استهدفا مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة، وأدى أحدهما إلى مقتل مدنيين، وحضت الجماعات الفلسطينية المسلحة الثلاثة عشر التي أصدرت بياناً اليوم تحدد فيه بمزيد من مثل هذه الأعمال على الامتناع عن مهاجمة المدنيين. وفي رسالة بعثت بها اليوم إلى إسماعيل هنية، رئيس وزراء إدارة الأمر الواقع في قطاع غزة، أعربت منظمة العفو الدولية عن بواعث قلق خطيرة بشأن إعلان "كتائب عز الدين القسام"، الجناح العسكري لحماس، مشاركتها في الحادثتين الأخيرتين وحضت سلطات "حماس" على اتخاذ تدابير فورية لمنع الهجمات ضد المدنيين مستقبلاً.

وأعربت منظمة العفو الدولية كذلك عن بواعث قلق بالغ حيال البيان الذي أصدرته 13 جماعة فلسطينية مسلحة، بما فيها "كتائب عز الدين القسام"، وأعلنت فيه عن التخطيط لمزيد من الهجمات ضد المدنيين رداً على تجدد المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، التي بدأت أمس.

وقد لقي أربعة مدنيين إسرائيليين، بينهم امرأة حامل، مصرعهم جراء إصابات لحقت بهم إثر إطلاق النيران عليهم أثناء سفرهم في سيارة بالقرب من مستوطنة كريات أربع مساء، 31 أغسطس/آب 2010، بينما جرح مدنيان إسرائيليان آخران أثناء هجوم بالقرب من مستوطنة "كوخاف هشاخر" مساء 1 سبتمبر/أيلول 2010. وفي كلتا الحالتين، أعلنت كتائب عز الدين القسام "المسؤولية الكاملة" عن الهجومين، وفقاً لموقع الكتائب الإلكتروني وتقارير إعلامية. وبينما لم يعلن قادة "حماس" السياسيين، وبينهم وزير الخارجية محمود الزهار، والناطق الرسمي سامي أبو زهري، بصورة مباشرة عن مشاركة الحركة في الهجومين، إلا أنهم أدلوا بتصريحات في الأيام القليلة الماضية أبدوا فيها تقبلاً واضحاً لمثل هذه الهجمات.

إن منظمة العفو الدولية تدين جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين بغض النظر عن زمان ومكان وقوعها، ومهما كانت الجهة التي تشنها، وتدعو إلى محاسبة المسؤولين عن القيام بها. فمثل هذه الهجمات محظورة حظراً مطلقاً بمقتضى القانون الدولي، بغض النظر عن أفعال الطرف الآخر. وينطبق الحظر المفروض على الهجمات المتعمدة ضد المدنيين في جميع الأوقات وعلى جميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص الواقعين تحت الاحتلال ممن يشاركون في الكفاح المسلح من أجل تقرير المصير.

وقد دأبت منظمة العفو الدولية مراراً وتكراراً على إدانة إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها انتهاكاً متكرراً لاتفاقية جنيف الرابعة. بيد أن الوضع غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية لا يؤثر على وضع المستوطنين، الذين لا يفقدون حقهم في الحماية إلا إذا شاركوا بصورة مباشرة في الأعمال العدائية، وللفترة التي يشاركون فيها في هذه الأعمال العدائية فحسب.

وتود منظمة العفو الدولية الإشارة بقلق كذلك إلى ما ورد من تقارير بأن العديد من الفلسطينيين الذين قبضت عليهم قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية عشية الهجومين، والبالغ عددهم أكثر من 350 شخصاً، قد اعتقلوا دون مذكرات توقيف، ما يثير بواعث قلق بأن العديد من الذين ما زالوا محتجزين معتقلون اعتقالاتاً تعسفاً. فبينما يظل من واجب السلطة الفلسطينية التحقيق مع الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية ممن يزعم بأنهم قد قاموا بمجمعات أو أمروا بها، ومقاضاتهم، إلا أنه يتوجب عليها أن تفعل ذلك في إطار من الاحترام لحقوق الإنسان. وثمة بواعث قلق إضافية لدى منظمة العفو بسبب ما يتوارد من تقارير موثقة على نطاق واسع في السنوات الأخيرة عن تعرض المعتقلين من "حماس" في حجز قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة.

وقد تبعت الهجومين على المدنيين الإسرائيليين هجمات على مدنيين فلسطينيين وممتلكاتهم شنّها مدنيون إسرائيليون يعيشون، حسبما ورد، في مستوطنات غير شرعية في مناطق نابلس والخليل وأريحا من الضفة الغربية. ومنظمة العفو الدولية تدين هذه الهجمات وتدعو السلطات الإسرائيلية إلى منع وقوع المزيد من مثل هذه الهجمات ضد المدنيين الفلسطينيين.